



التاريخ: 2018/03/29

حكم نهائي جديد بالإعدام بحق معارضين مصريين أمام محاكمة عسكرية

الحكم يرفع عدد الأشخاص الصادر بحقهم أحكام بآلة صالحة للتنفيذ إلى 59 شخصا، نفذ الحكم بالفعل في 29 منهم

منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 أصدرت المحاكم المصرية أحكاماً بإعدام 998 متبهماً على خلفية قضايا معارضة لسلطات من 2093 متبهماً أحييت أوراقهم للمفتي

قضت المحكمة العليا للطعون العسكرية بمصر الاثنين 26 مارس/أذار الجاري برفض الطعون المقدسة من اثنين من المتهمين السحكوم عنبهما بالإعدام سناً في القضية رقم 174 غرب القاهرة العسكرية، وهما أحمد أمين الغزالي أمين، عبد البصير عبد الرؤوف عبد المولى حسن، وكذلك رفض الطعون المقدمة من بقية المتهمين في ذات القضية والمحكوم عليهم بالسجن المؤبد المشدد.

وكانت محكمة القاهرة العسكرية في 29 مايو/أيار 2016 قد أصدرت حكماً بإعدام 8 من المتهمين في تلك القضية، والبالغ عدد المتهمين فيها 28 متبهماً، بعد إحالة أوراقهم للمفتي في فبراير/شباط 2016 لإبداء رأيه الشرعي في إعدامهم، لتصدر المحكمة حكماً بإعدام الثمانية، بينهم اثنين غيباناً، والسجن المؤبد والمشدد لـ 18 شخص، وبراءة 2.

وجاءت أحكام التدرجة الأولى بالإعدام بحق كل من أحمد عبد الباسط محمد، وعبد الله نور الدين موسى (غيباناً) وحضورياً لكل من أحمد أمين الغزالي، عبد البصير عبد الرؤوف، محمد فوزي عبد الجواد، رضا معتمد فهمي، أحمد مصطفى أحمد، ومحمود أشرف محمود، في حين حكم على 2



بالسجن المؤبد لمدة 25 عاماً، وعلى (6) بالسجن المؤبد لمدة 15 عاماً، وحكم على اثنين بالبراءة، وهما عصام حسنين سوسي شحاتة، وأحمد عبد العزيز أحمد محمود.

النيابة العسكرية أسندت للمتهمين في تلك القضية تهم تكوين و الانتماء لخلية إرهابية تقوم بالتخطيط لاستهداف مسئولين في الدولة من بينهم شخصيات عسكرية وإجراء عمليات تخريب لمحولات كهرباء واتصالات وذلك بتعليمات من بعض قيادات الإخوان المسلمين بالخارج، كما تم اتهامهم بتلقي تمويل خارجي وتدريبات عسكرية على تنفيذ عمليات الاغتيال والخطف وتصنيع العبوات المتفجرة بأحد المعسكرات بغزة بفلسطين، وقد حلت أدلة الاتهام من أي أدلة مادية سوى اعترافات قال المتهمون عنها أنها انزلت منهم تحت وطأة التعذيب وكذلك تحريات سرية للأجهزة الأمنية.

وزارة الداخلية المصرية قد بثت في بيان لها بتاريخ 11 يونيو/تموز 2015 مقطعاً تصويرياً لبعض المحكوم عليهم في تلك القضية، قبل بدء محاكمتهم تضمن الفيديو اعترافات من المتهمين بالتهم الموجهة إليهم، وكان واضحاً عليهم آثار التعذيب.

ويحسب إقذات أسر ومحامى المتهمين في تلك القضية قُبُهِم جميعاً قد أُلقي القبض عليهم في أوقات سابقة عن الوقت المدون في محاضر ضبط و التحقيق، وأنهم جميعاً تعرضوا للاختفاء القسري لمدة زادت عن الشهر، تعرضوا خلالها للتعذيب الوحشي داخل أحد المقار الأمنية لتلجأ على تصوير الفيديو المشار إليه والاعتراف بالتهم الموجهة إليهم، وأضاعت شهادات الأسر والمحامين أنهم تقدموا لهيئة المحكمة ومن قبلها النيابة العسكرية ما يثبت إلقاء القبض على المتهمين في أوقات مختلفة وتعرضهم للاختفاء القسري، إلا أنها ضربت بذلك الأدلة عرض الحائط، كما تم رفض جميع الطلبات المقدمة بعرض المتهمين على العُتب الشرعي لإثبات التعذيب الذي تعرضوا له والذي كان واضحاً على هيئتهم الظاهرية.



وبدراسة أوراق القضية، تبين أن القضية بنيت كغيرها من قضايا معارضة السلطات على اعتراضات المتهمين تحت التعذيب بالإضافة إلى التحريات الأمنية، ومن المفزقات الموجودة في تلك القضية، أن مواد وبنواتج وأدلة الاتهام الموجهة للمتهمين السحكوم عليهم بالإعدام واحدة، وسع هذا قامت المحكمة العليا بقبول الطعون السقمة من أربعة ستهنين، ورفضها من البقية سا يؤكد على عبثية وعشوائية العملية القضائية.

وكانت المحاكم العسكرية المدنية والعسكرية قد أصدرت في أعقاب الثالث من يونيو/تموز 2013 أحكاماً بإعدام 998 ستهماً على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة للسلطات من أصل 2093 منهم أحيات أوراقيهم للسقتي، وذلك في 75 قضية، بينها 13 قضية نظرت أمنم دوائر عسكرية حكم فيها بالإعدام بحق 121 سدياً، وقد صدرت الأحكام باتة صالحة للتفديز بحق (59 شخصاً، نفذ الحكم بالفعل في 29 منهم، وقد أثبتت جميع تلك القضايا ليوساً جنائياً رغم كونها سنية على دواق سياسية من الأسلم.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن النظام المصري ماض في سحق منظومة العدالة، بدءاً من محكمة مدنين أمام محاكم عسكرية، ومروراً بتهدار كامل حقهم في المحكمة السعدنة، وحسم إلتهم قبل السحاكمة عبر إجبارهم على تصوير اعترافات تتبنهم تحت وطأة التعذيب، لتنهاء بتقتيسهم إلى مقاصل الإعدام دون أي فرصة لهم للانصاف القانوني.

وتؤكد المنظمة أن الصمت الدولي تجاه جرائم النظام المصري بحق معارضينه يعطي ضوء أخضر لهذا النظام للسعني في ارتكاب المزيد من تلك الجرائم دون تردد أو خوف من أية سائلة، خاصة مع استمرار التعاون بمختلف أشكاله بين هذه الدول وبين النظام المصري.



Arab Organisation for Human Rights in the UK  
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

وتطالب المنظمة الأمين العام للأمم المتحدة مرة أخرى بالتدخل للضغط على النظام المصري لوقف تنفيذ كافة أحكام الإعدام، تمهيدا لإلغاء تلك العقوبة بشكل نهائي خاصة في ظل الانهيار الذي تعاني منه منظومة العدالة المصرية حيث تحولت لأداة قمع بيد النظام يستخدمها لسحق معارضيه.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا